د. م. نادر رياض

الطرق الآمنة شرايين الحياة للصناعة والتنمية

> يجب على السائق أن يستصدر بوليصة تأمين خاصة به بأن يحصل من اتحاد شركات التأمين التى تراجع موقفه من المخالفات التى ارتكبها خلال العام السابق ليحصل على شهادة لصلاحية التأمين عليه

لاشك أن سياسة الدولة فى إطلاق خطة شاملة للتنمية على اختلاف محاورها وعلى وجه الخصوص التنمية الاقتصادية والانضباط فى الشارع الخدمى والمرورى مع الاهتمام المكثف بمجابهة خطر الإرهاب البغيض لتوفير المناخ الصالح للتنمية الصناعية والاستثمار كل ذلك من شأنه أن يحسن من الأداء الاقتصادى بصفة عامة.

والأمر لم يعد موضع جدل فى أن النهضة الاقتصادية التى ننشدها ونصبوا إليها لن تكتمل مسيرة تقدمها إلا مع القدرة الحقيقية على التحديث والمضى بخطى حثيثة نحو التطوير المستمر لحزمة القوانين ذات العلاقة بتنظيم القطاع الصناعى وقطاع الخدمات والتى على البرلمان القادم ألا يسقطها من حساباته باعتبارها من الأولويات متقدمة الترتيب إذ أنها تمس جموع الشعب.

ومع تصاعد نسبة معدلات حوادث الطرق حتى وصل بنا الحال إلى أن نتصدر الترتيب العالمى فى عدد الضحايا التى تبلغ حسب إحصائيات منظمة الصحة العالمية١٣ ألف قتيل و٦٠٠ ألف مصاب سنوياً فضلاً عن التكلفة الاقتصادية التى تبلغ ١٥ مليار جنيه سنوياً لتلك الحوادث،صدرت التعديلات الجديدة لأحكام قانون المرور.

ومع تسليمنا بأن تحجيم تلك الخسائر الفادحة فى الأرواح والممتلكات يرتبط بعوامل عدة بدءاً من العنصر البشرى مروراً بالمركبة وانتهاءاً بكفاءة وصيانة الطرق،يعن لنا فى هذا المقام أن نتناول عملية التأمين على السيارات والتى تبدأ بتأمين هزيل يسمى بالتأمين الإجبارى قد يصاحبه بالتوازى ما يسمى بالفحص الفنى للسيارة بواسطة مهندس مرور فى غيبة معامل اختبار فنية تقرر بدقه فنية حالة السيارة من حيث الفرامل وانتظام تأثيرها على العجلات الأربع وكفاءة التأثير الفرملى وحالة الإطارات ذاتها ونوعياتها، ناهيك عن اتزان عجلة القيادة ومقدار البوش،ونسبة العوادم الضارة المنبعثة من السيارة وحالة كهرباء السيارة بدءاً من البطارية وانتهاءاً بالإشارات ومدى الأمان فى عدم حدوث أعطال ناجمة عن عيوب فى النظام الكهربائى.

وفى الدول الآخذة بنظام الدولة العصرية فان هذه المعامل تنشأ وتدار بصورة هادفة للربحية المتوازنة عن طريق اتحاد شركات التأمين حيث ينتهى الفحص الفنى الذى يتم بأجر،بإصدار شهادة تسمى صلاحية السيارة للتسيير لمدة سنتين وصلاحية التأمين عليها وبموجب هذه الشهادة يمكن لصاحب السيارة أن يستصدر بوليصة التأمين من أى من شركات التأمين العاملة فى الساحة،وبذا يمكن للمرور إصدار ترخيص السيارة مغطياً هذه الفترة بالكامل أو جزء منها.

أما عن موقف السائق نفسه فهذا أمر آخر،إذ أن أمر صلاحية السيارة لا ينفصل عن موضوع صلاحية السائق نفسه إذ يجب على السائق أن يستصدر بوليصة تأمين خاصة به بأن يحصل من اتحاد شركات التأمين التى تراجع موقفه من المخالفات التى ارتكبها خلال العام السابق ليحصل على شهادة لصلاحية التأمين عليه لمدة أخرى من فئة(أ) أو(ب) أو(ج) وذلك حسب المخالفات التى ارتكبها وعددها من كسر إشارة المرور والوقوف الخاطئ والحوادث البسيطة أو الجسيمة حيث سيتحدد بموجب موقف الشهادة (أ) أو(ب) أو(ج) قيمة التأمين ارتفاعاً أو انخفاضاً فى القيمة التى عليه أن يسددها لشركة التأمين التى يختارها ليحصل على البوليصة والتى يصدر المرور بمقتضاها رخصة القيادة الخاصة به.

وقائد السيارة المبتدئ سيبدأ بالفئة (ج) الأعلى سعراً لتنخفض القيمة بعد ذلك حسب رصيده من الالتزام المرورى أو عكس هذا من المخالفات المرورية وقد يرفض اتحاد شركات التأمين فى بعض الحالات منح الشهادة لبعض السائقين لفترة قد تطول أو تقصر لعدم استيفائهم عناصر أمان القيادة أو لارتكابهم حوادث جسيمة أو متكررة.

هذا الأمر فى حد ذاته والمطبق بنجاح مستقر وممتد فى دول تقع فى أقاصى الأرض مثل استراليا كما هو مطبق فى قلب العالم فى وسط أوروبا،ليعطى كل ذى حق حقه دون حاجة لتدخل سلطة اعلى مثل إدارة المرور إلا فى الحالات التى تحتاج منها تدخل مثل سحب الرخصة الفورى لوجود ما يبرر ذلك.

ولا يفوتنا فى هذا الشأن الأثر الإيجابى لما أتى به قانون المرور المصرى من اشتراط وجود جهاز إطفاء فى كل مركبة شرطاً لترخيصها حيث أثبتت سجلات شركات التأمين انخفاض قيمة تعويضات الخسائر الناجمة عن حرائق السيارات إلى١٠٪عما كانت عليه قبل تطبيق القانون، هذا بجانب الأثر الهام من تخفيف العبء على إدارات الإطفاء والدفاع المدنى المحلية والمركزية نتيجة لانخفاض البلاغات عن حالات حرائق السيارات بالطريق والجراجات وأيضاً الأنفاق نتيجة لذلك.

ونحن الآن فى مصر مهيئون أكثر من أى ذى قبل لتزويد اتحاد شركات التأمين بصورة فورية بالبيانات الالكترونية الخاصة بالمخالفات المرورية فور حدوثها المرتبطة بقائدى السيارات والأحكام التى تصدر ضدهم وهو ما يسهم فى تخفيف العبء على إدارة المرور لاسيما بعد أن دخل نظام الحكومة الالكترونية فى أولى أولويات الحكومة.. وللحديث بقية.

www.naderriad.com

●● كاتب المقال: عضو المجلس القومى لضمان جودة الصناعة

جريدة الاخبار (صفحة17) 2014/11/30

د. م.نادر رياض

الطرق الآمنة شرايين الحياة للصناعة والتنمية(٢-٣)

> رغم أن هناك اتجاها لتركيب محددات للسرعة فى بعض الأتوبيسات السياحية, إلا أن كثيرا من الدول الأوروبية منعت الأخذ بهذا الاتجاه ونحن نشاركها هذا الرأى خلافاً للاتجاه العام

الأمر ليس بخاف أن النشاط الصناعى يأتى على رأس الأنشطة ذات العلاقة المباشرة التى تتصل بقانون المرور الذى ينظم السير فى الطرق ويحكم أنشطة النقل بالكامل. ونقل البضائع وانتظام الإمداد بها يشكل أحد المدخلات الرئيسية فى المنظومة الصناعية. ومن هنا يرتبط تطوير الصناعة فى كل زمان ومكان وتعظيم دورها الاقتصادى لتأخذ مكانتها على خريطة الاقتصاد القومى والعالمى بضرورة توفير وتهيئة وإحكام أساليب التداول والنقل حيث لا يؤثر الخلل فيه سلباً على جودة المنقولات وانتظام الإمداد بها سواء كانت مواد خاما ومستلزمات إنتاج أو مواد ومنتجات تامة الصنع تشق طريقها عبر شرايين الطرق استيراداً وتوزيعاً وتصديراً وهو الأمر الذى يعترضه فى الاتجاه المعاكس أية معوقات تعترض الطرق بسبب الحوادث والأخطار التى قد تقع عليه.

هذا الأمر الحيوى لا يمكن له أن يتحقق إلا من خلال الانضباط المرورى الذى يوفره ويضمنه قانون المرور فى صورته المنشودة دون أن يغيب عنا الدور المحورى للصناعة باعتبارها مسئولة عن توفير وإنتاج وسائل النقل وتجهيزاتها بالمطابقة للمواصفات وبما يحقق الأمن والسلامة والحفاظ على البيئة.

لذا فالأمر لا يحتاج إلى إبراز الأهمية الكبرى لإصدار ترخيصات نوعية جديدة لمركبات النقل طبقاً لطبيعة نشاطها التخصصى إذ أن هذا يعد مطلبا ملحاً وضرورياً لما تتسم به تلك المواد المنقولة وطبيعتها ودرجة خطورتها وتأثيراتها البيئية منعاً للأخطار والحوادث والتلوث البيئى من ناحية وحفاظاً على سلامة وجودة المواد المنقولة من ناحية أخرى وهى تخصصات يمكن تقسيمها نوعياً كالآتي:-

أولا: نقل الحاويات:

مما لاشك فيه أن سيارات النقل العادية لا تصلح لنقل هذه الحاويات لصعوبة تثبيتها تثبيتاً فنياً سليماً ومن ثم انتفاء وجود عناصر الأمن والأمان مما يعرض قائد السيارة والآخرين للخطر إذ أنه كثيراً ما تتحرك الحاويات بفعل المصادمة أو الفرملة لتهشم الكابينة ومن بداخلها،هذا بخلاف ما يترتب على ذلك من تلفيات للمواد المنقولة وأعطال للطريق وإهدار للوقت والجهد والمال،وعلاج ذلك هو إصدار ترخيص نوعى لسيارات نقل ومقطوراتها تجهز خصيصاً وتميز لنقل تلك الحاويات طبقاً للمواصفات الدولية على أن تغطى تأمينياً. ويمكن أيضاً إصدار تراخيص نوعية لحاملات الحاويات من سيارات نقل رفعاً لكفاءة هذه النوعية من خدمات النقل وحظر نقل تلك الحاويات على ظهر غيرها من سيارات النقل العادية.

ثانيا:محددات السرعة :

رغم أن هناك اتجاها لتركيب محددات للسرعة فى بعض الأتوبيسات السياحية تحجيماً للسائقين عن تعدى سرعة ٨٠ كم/ساعة وفى قول آخر ٥٠ كم/ساعة، ورغم الوجاهة النسبية لهذا الاتجاه إلا أن كثيرا من الدول الأوروبية منعت الأخذ بهذا الاتجاه ونحن نشاركها هذا الرأى خلافاً للاتجاه العام حالياً، إذ أن الأتوبيسات السياحية وسيارات النقل قد تحتاج لتجاوز هذه السرعات فى حالات تخطى السيارة التى أمامها وذلك لفترة وجيزة أو وهو الأمر الأكثر خطورة فى حالة الاضطرار لتجاوز السرعة تفادياً لخطر يلاحقها مثل خطر الحريق على أرض الطريق أو الهروب من موقف إرهابى أو المطاردة الإجرامية من عصابات أو من غيرها أو فى حالة مرضية كأزمة قلبية أو حالة وضع، وهو أمر يبرر معه تخطى السرعة فى هذه الحالة.

ثالثا:التصدى للسرعات الزائدة على الطرق السريعة:

تعد السرعة الزائدة العامل الأكثر شيوعاً فى وقوع الحوادث على الطرق السريعة، ولعل أحد روافدها أن السائقين المنتظمى العمل على طريق ما سواء كان أتوبيسا أو سيارة نقل يعلمون بدقة مواقع الرادارات على الطريق بل ويحذرون بعضهم بعضاً بعلامات ضوئية بحيث يخفضون سرعتهم عندها ويطلقون السرعة فيما عداها.

لذا فقد ألزمت الدول الأوروبية وغيرها سيارات الأتوبيس والنقل العاملة على الطرق السريعة بتركيب جهاز أسماه البعض بالصندوق الأسود وهو جهاز يركب بالسيارة ليسجل حركاتها وسكناتها بالسرعة التى ترتبط بالزمن والتاريخ على أسطوانة أو على شريط يمكن لكمين التفتيش على الطريق أن يطلع عليه بضغطة زرار ليتحقق من سرعات السيارة خلال مسار السيارة بغض النظر عن موقع الكمين، وهو الأمر الذى من شأنه أن يلزم السائق بالانضباط فى سرعاته خلال الرحلة بأكملها بل ويمكن المطالبة بما يتعدى ذلك وهو ما يطبق أيضاً فى كثير من الدول الأوروبية ألا وهو تركيب الجهاز الذى يؤدى ما سبق من وظائف بالإضافة أن على السائق أن يدخل كارت ممغنط خاص به حتى يمكن تشغيل السيارة، هذا الكارت يحدد اسم السائق وفترة عمله على السيارة بهدف الإلزام بألا يتعدى عمل السائق فترة ثمانى ساعات متصلة حرصاً على مستوى اليقظة والكفاءة والتى تقل عادة إذا تعدت فترة العمل ثمانى ساعات متصلة.. وللحديث بقية.

www.naderriad.com

• كاتب المقال : عضو المجلس القومى لضمان جودة الصناعة

جريدة الاخبار(صفحة 15) 2014/12/7

د. م. نادر رياض

الطرق الآمنة شرايين الحياة للصناعة والتنمية(٣-٣)

> نحن سعداء بقانون المرور الجديد ومرحباً بالتعديلات التشريعية ومرحباً بكل ما يطلبه كل وزير من صلاحيات ليمكن وزارته من تحقيق خطة العمل التى تلتزم بها

تناولنا بالمقال السابق الأهمية الكبرى لإصدار ترخيصات نوعية جديدة لمركبات النقل طبقًا لطبيعة نشاطها التخصصى إذ إن هذا يعد مطلبًا ملحًا وضروريًا لما تتسم به تلك المواد المنقولة وطبيعتها ودرجة خطورتها وتأثيراتها البيئية منعًا للأخطار والحوادث والتلوث البيئى من ناحية وحفاظًا على سلامة وجودة المواد المنقولة من ناحية أخرى. واستعرضنا ثلاثة عناصر تتمثل فى نقل الحاويات – محددات السرعة - وكذا التصدى للسرعات الزائدة على الطرق السريعة،واليوم نستكمل باقى العناصر فى هذا المجال.

رابعًا: نقل المواد المشعة

من الأهمية بمكان نقل تلك المواد فى سيارات تجهز خصيصًا لهذا الغرض وتصدر لها ترخيصات نوعية، ويتم نقلها تحت حراسة وإجراءات أمنية خاصة. وتحدد ترخيصاتها المسارات وتوقيتات السير ومعدلات السرعة، ويتم كل نقل بترخيص خاص محدد وقد يتطلب الأمر النظر فى درجات أعلى من تأمين المسار وذلك بمرافقة دورية شرطية لها خلال الرحلة وأيضًا متابعة إجراءات التسليم والتسلم.

خامسًا: تداول ونقل السوائل والغازات فى فناطيس

إن نقل السوائل والغازات لا يمكن أن يتم بسيارات نقل عادية يعلوها خزان يحوى السائل أو الغاز ليرتفع فوق صندوقها مما يعرضها للانقلاب فى المنحنيات نظرًا لارتفاع مركز الثقل بها.

لذا يجب الترخيص للناقلات ذات الفنطاس برخصة تخصصية تحدد ما إذا كانت لنقل الوقود أو نقل المياه أو الكيماويات بعد استيفاء تركيب الفنطاس على الشاسيه مباشرة طبقاً للاشتراطات الفنية لذلك.

وتتعدد السوائل والغازات وتتنوع طبقاً لدرجة خطورتها ومن ثم نوعية تجهيزات السيارات اللازمة لنقلها بما يحقق الحفاظ على جودة السوائل والغازات المنقولة من ناحية،واشتراطات الأمن والسلامة ومنع التلوث من ناحية أخرى. ومن هذا المنظور يمكن تقسيم السوائل والغازات إلى ثلاث نوعيات:سوائل وغازات مأمونة أو منخفضة الخطورة مثل المياه والغازات الخاملة المعبأة تحت ضغوط منخفضة- سوائل وغازات متوسطة الخطورة مثل بعض الكيماويات والغازات الخاملة-سوائل وغازات شديدة الخطورة مثل المواد البترولية والغازات السامة مثل غاز الكلور والصودا الكاوية وغيرها من المواد الأخرى شديدة السمية والغازات المعبأة تحت ضغوط عالية مثل الأكسجين المسال والنتروجين المسال.

ويمكن نقل أسطوانات الكلور ومثيلاتها فى الخطورة والمعبأة فى عبوات أصغر من عبوة خزان كامل (خزان السيارة النقل) وذلك بوضع تلك العبوات داخل حاوية محكمة الغلق وتثبيتها بإحكام داخل الحاوية. ويكون النقل بترخيص خاص يحدد المسار وتاريخ النقل أو المهلة الزمنية المحددة للنقل ويؤشر على الترخيص بإتمام المهمة فى توقيتها بعد إنهائها وتغطى الحمولة خلال مسارها من نقطة القيام للوصول ببوليصة تأمين يوضح فيها العملية التأمينية ومجالها بالكامل.

كلنا نذكر حادث الانسكاب البترولى من سيارة غير مجهزة حاملة للبنزين بالترعة وإعلان حالة الطوارئ وتعطل السير بالطريق ولم ينقذ هذا الموقف إلا القوات المسلحة التى دفعت بقوات تمكنت من فصل الوقود العائم فوق مياه الترعة وضخه إلى خارج المجرى المائى وبالرغم من هذا فقد نجم عن ذلك عبء بيئى تمثل فى موت جانب من الأسماك وتأثر الزراعات جزئياً فى هذه المنطقة خلال الموسم الزراعى. هذا بالإضافة إلى العديد من حوادث انقلاب سيارات محملة بمواد بترولية لولا تدخل العناية الإلهية لحدث ما لا يحمد عقباه نذكر منها:

انقلاب ناقلة محملة بمواد بترولية بالكيلو٤٠،كان على متنها٦٢ألف لتر بنزين متنوع طريق سفاجا- القصير جنوب البحر الأحمر مما أدى لتسرب كمية من البنزين على الأسفلت أدى لغلق الطريق(٣٠ مايو٢٠١٤)

انقلاب سيارة نقل على متنها٢٧ ألف لتر بنزين،كانت قادمة من طنطا فى طريقها إلى أجا بمحافظة الدقهلية،مما أدى إلى تفريغ حمولة السيارة بالكامل على جانب الطريق(٤أبريل٢٠١٣)

انقلاب سيارة حاملة٢٠ ألف لتر بنزين بالطريق الزراعي- طنطا(٣١ ديسمبر٢٠١٣)

انقلاب سيارة نقل حاملة٢٧ ألف لتر بنزين قادمة من طنطا إلى أجا (٤ أبريل ٢٠١٣)

انقلاب سيارة حاملة ٤٠ ألف لتر بنزين بمنطقة سكنية بالدقهلية (١٦يناير٢٠١٢)

بقى أن نشير إلى أمر له ضرورته ألا وهو التوسع فى توفير إمكانيات الكشف الفورى عن حالة السائق من تعاطٍ للمكيفات والمنشطات.

ونحن سعداء بقانون المرور الجديد ومرحباً بالتعديلات التشريعية ومرحباً بكل ما يطلبه كل وزير من صلاحيات ليمكن وزارته من تحقيق خطة العمل التى تلتزم بها ويرى فى ذلك لازماً لممارسة العمل بصورة أفضل ولتصب كل عمليات الإصلاح الاجتماعى والتعليمى والتشريعى وتلك المنظمة لقانون المرور لتتكامل جميعها لتحدث انطلاقة فى الإمكانيات الاقتصادية التى تحتاجها مصر الدولة والوطن والملاذ لتأخذ مكانتها تحت الشمس بما تستحقه وتكتسبه معتمدة على إخلاص أبنائها وإطلاق قدراتهم المتاحة وهى متوافرة لكل عصر كأفضل ما يكون ذلك.

www.naderriad.com

• كاتب المقال: عضو المجلس القومى لضمان جودة الصناعة

الأخبار
جريدة الاخبار (صفحة 17) 2014/12/17